المستثنى منه عن المستثنى خلافا للمازني كما سيأتي و
اذا تعذر البدل على اللفظ ابدل على الموضع نحو ما
جاءني من احد الا زيد ولا احد فيهما الا عمرو وما
زيد بشيء الا شيء لا يعبأ به بالرفع في الثلاثة على البدلية
حملا على المحل وبالنصب على الاستثناء ويترجح النصب
على البدل في المنقطع بان كان المستثنى من غير جنس
المستثنى منه عند بني تميم نحو ما قام احد الا حمار
بالنصب على الاستثناء مع جواز الرفع على البدل ايضا
ان صح حذف المبدل منه واقامة المبدل مقامه
استدلالا بقوله وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير
والا العيس ووجب عند الحجازيين وبلغتهم جاء
التنزيل نحو ما لهم به من علم الا اتباع الظن بالنصب في
قراءة السبعة ونحو من نعمة تجزى الا ابتغاء وجه
ربه الاعلى بالنصب واجيب عن البيت بان المراد
بالانيس ما يونس فهو اعم من الانسان فيكون متصلا
لا منقطعا وهذا كله مالم يتقدم المستثنى على المستثنى
منه فيهما اي في المتصل والمنقطع الكائن في كلام
تام غير موجب فان تقدم فالنصب واجب كقول
الكميت وما لي الا ال احمد شيعة وما لي الا مشعب
الحق مذهب وانما امتنع فيه الابدال لان التابع

لا ينقدم

لا ينقدم على متبوعه ومثله في وجوب النصب عند
المازني تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه نحو
ما اتاني احد الا بان خير من زيد والراجح ما تقدم
واما تقدم المستثنى على جزء الكلام نحو الا زيدا
ما جاء احد فغير جائز وقد تمام من الكلام النفي
بان لم يصرح فيه بالمستثنى منه فعلى حسب العوامل
الواقعة قبل الا يكون المستثنى ولا عمل لإلا فيه
بل العمل لما قبلها فان اقتضى الرفع رفع ما بعدها
نحو وما امرنا الا واحدة او النصب نصب نحو
لا تقولوا على الله الا الحق والجر جر نحو ولا تجادلوا
اهل الكتاب الا بالتي هي احسن ويسمى هذا
الاستثناء مفرغا لان ما قبل الا تفرغ للعمل فيما
بعدها وان كان المستثنى مفرغا مقدرا في التحقيق
لجواز ما قام الا هند وامتناع ما قام هند وشرط
صحة التفريغ تقدم نفي او شبهه فلو قال او فقط
اي التمام والايجاب لكان اولى ويستثنى بغير
وسوى خافضين للمستثنى دائما باضافتهما اليه
معربين باي غير لفظا وسوى تقديرا باعراب
الاسم الذي يقع بعد الا وهو المستثنى بهما على
التفصيل السابق فيجب النصب في نحو قام القوم

* لعما تقدم في باب الفاعل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)